S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26878
15 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير الثاني للأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٨٤٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الذي أنشأ مجلس الأمن بموجبه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا، لوزعها على الجانب الأوغندي من الحدود لفترة أولية مدتها ستة أشهر، رهنا باستعراض يجري كل ستة أشهر.

٢ - وقرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ٣ من نفس القرار أن تقوم البعثة بمراقبة الحدود بين أوغندا ورواندا للتحقق من عدم وصول أي مساعدة عسكرية الى رواندا، مع التركيز أساسا في هذا الصدد على عبور الأسلحة الفتاكة والذخيرة أو أي مواد أخرى يمكن أن يكون لها استعمال عسكري الحدود أو نقلها عبر الحدود على الطرق أو الدروب التي يمكن أن تسلكها المركبات.

أولا - الوزع والأنشطة

٣ - أبلغت المجلس، في تقريري المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26618)، أنه بعد أن أبرم مع حكومة أوغندا في ١٦ آب/أغسطس اتفاق بشأن مركز البعثة وزعت البعثة كلها وبلغت قوامها المأذون به.

٤ - ومنذ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والبعثة تتألف من ٨١ مراقبا عسكريا من البلدان التالية: البرازيل (١٣)، وبنغلاديش (٢٢)، وبوتسوانا (٩)، وزمبابوي (٩)، وسلوفاكيا (٥)، والسنغال (٥)، وهنغاريا (٤)، وهولندا (٩). وعلاوة على ذلك، يقدم ١٦ موظفا مدنيا دوليا و ٦ موظفين مدنيين عينوا محليا الدعم الفني والإداري الى البعثة.

٥ - وقد أنشأت البعثة قيادتها في كبال على مسافة نحو ٢٠ كيلومترا شمال الحدود مع رواندا. وللأغراض التشغيلية قسمت البعثة منطقة الحدود الى قطاعين. وتوجد قيادة القطاع الشرقي مع قيادة البعثة في كبال. أما قيادة القطاع الغربي فتوجد في كيسورو.

151293 151293 93-71038

٦ - ووفقا لمفهوم العمليات المبين في تقريري المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25810) أنشأت البعثة نقاط ملاحظة عند موقعي عبور رئيسيين في كاتونا وسيانيكا، وعند ثلاثة مواقع ثانوية في بيجاجا وكافنزو وروبيريزي على الجانب الأوغندي من الحدود. ووزع البعثة مبين على الخريطة المرفقة. كما تراقب البعثة منطقة الحدود بداوريات متنقلة، وتعتزم تعزيز قدرتها التشغيلية في المستقبل القريب بتغطية جوية.

٧ - وفي خلال الفترة قيد الاستعراض ظلت الحدود بين البلدين مغلقة أساسا وإن كان قد سمح بعبور بعض المركبات. وقد يسرت البعثة عبور عدة مركبات كانت تنقل أغذية ولوازم طبية الى رواندا لبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٨ - وأنشطة البعثة، التي تتألف من المراقبة والقيام بداوريات وتحقيقات، فعالة من حيث الردع والمنع. ونتيجة لذلك انخفض نشاط الاتجار السري عبر الحدود انخفاضا ملموسا. ولا توجد حاليا سوى حركة محدودة على طول الطرق العابرة للحدود، التي كانت فيما مضى كثيرة الاستعمال، وليس هناك أدلة على وجود أي اتجار واسع النطاق في الأسلحة. ومع وصول المعدات المتخصصة ستتعزز بصورة أكبر قدرة البعثة على المراقبة.

٩ - وموقف السلطات المدنية والعسكرية في منطقة البعثة يتسم عموما بالتعاون. إلا أنه قد حدثت بضع محاولات منعزلة لتقليص حرية تحرك داوريات البعثة. واضطلع بتحقيقات دقيقة في الادعاءات التي مفادها أن الجبهة الوطنية الرواندية تحشد قوات على الجانب الأوغندي من الحدود لاستئناف محتمل للقتال لكن لم تثبت صحتها. وكانت هذه التحقيقات بمثابة آلية لبناء الثقة وساعدت في إزالة التوتر عن منطقة الحدود.

ثانيا - الجوانب الإدارية والمالية

١٠ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر اعتمد مجلس الأمن القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) الذي أذن بموجبه بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. كما وافق المجلس على الاقتراح الداعي الى إدماج بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. بيد أنه كما يعلم أعضاء مجلس الأمن فإن أوغندا قد أعربت عن قدر من القلق إزاء الإدماج المقترح. وقد أبلغت المجلس في تقريري السابق (S/26618) أني أتشاور مع حكومة أوغندا حول طرائق هذا الإدماج. وفي ضوء هذه المشاورات التي أجريت في نيويورك وفي كمبالا وجه وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلم رسالة الى الممثل الدائم لأوغندا في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. وأكدت الرسالة أن الإدماج المقترح سيكون ذا طبيعة إدارية صرفة. وأنه لن يؤثر بأي حال من الأحوال في ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا حسبما

وردت في القرار ٨٤٦ (١٩٩٣). كما قدمت تأكيدات بأن اتفاق مركز البعثة الخاص ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا، المبرم في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، مازال ساريا وسيظل يحكم العلاقات بين أوغندا والأمم المتحدة في هذا الصدد.

١١ - وقد قدر مجموع تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا للفترة من ٢٢ حزيران/يونيه الى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بما في ذلك التكاليف السابقة للتنفيذ، بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٣٩٢ ٤ دولار (صافيه ٣٠٠ ٣٠٨ ٤ دولار). وهذا التقدير للتكاليف يراعي التواريخ الفعلية لوصول الموظفين العسكريين والمدنيين الى منطقة البعثة والوفورات المحققة نتيجة لنقل معدات الى البعثة من عمليات أخرى لحفظ السلم. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم التحدة في أوغندا ورواندا ستدرج التكاليف المتصلة بأنشطة البعثة للفترة التالية لـ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في تقريري عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، الذي يجري إعداده.

ثالثا - ملاحظات ختامية

١٢ - من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن أنشأ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا بناء على طلبات من حكومتي أوغندا ورواندا لوزع مراقبين تابعين للأمم المتحدة على طول الحدود المشتركة بينهما (S/25355 و S/25356 و S/25797). وكان الفرق من إنشاء البعثة هو إيجاد جو موات للتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض للنزاع الدائر في رواندا، وتأكيد الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على صون السلم والأمن في المنطقة. وإني أعتقد أن البعثة عامل استقرار في المنطقة، وأنها تؤدي دورا مفيدا كآلية لبناء الثقة. كما أني أعتقد أن حكومتي أوغندا ورواندا تشاركانني هذا الرأي. ولذا فإني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا لفترة ستة أشهر أخرى حسبما تصور المجلس في القرار ٨٤٦ (١٩٩٣).

١٣ - وختاما أود أن أعرب عن تقديري لحكومة أوغندا لتعاونها وإن قدرة البعثة على أداء ولايتها بفعالية ستظل تعتمد على ما تقدمه السلطات الأوغندية من مساعدة وتعاون. كما أود أن أحيي موظفي البعثة العسكريين والمدنيين للمهارة المهنية التي يؤدون بها مهامهم.

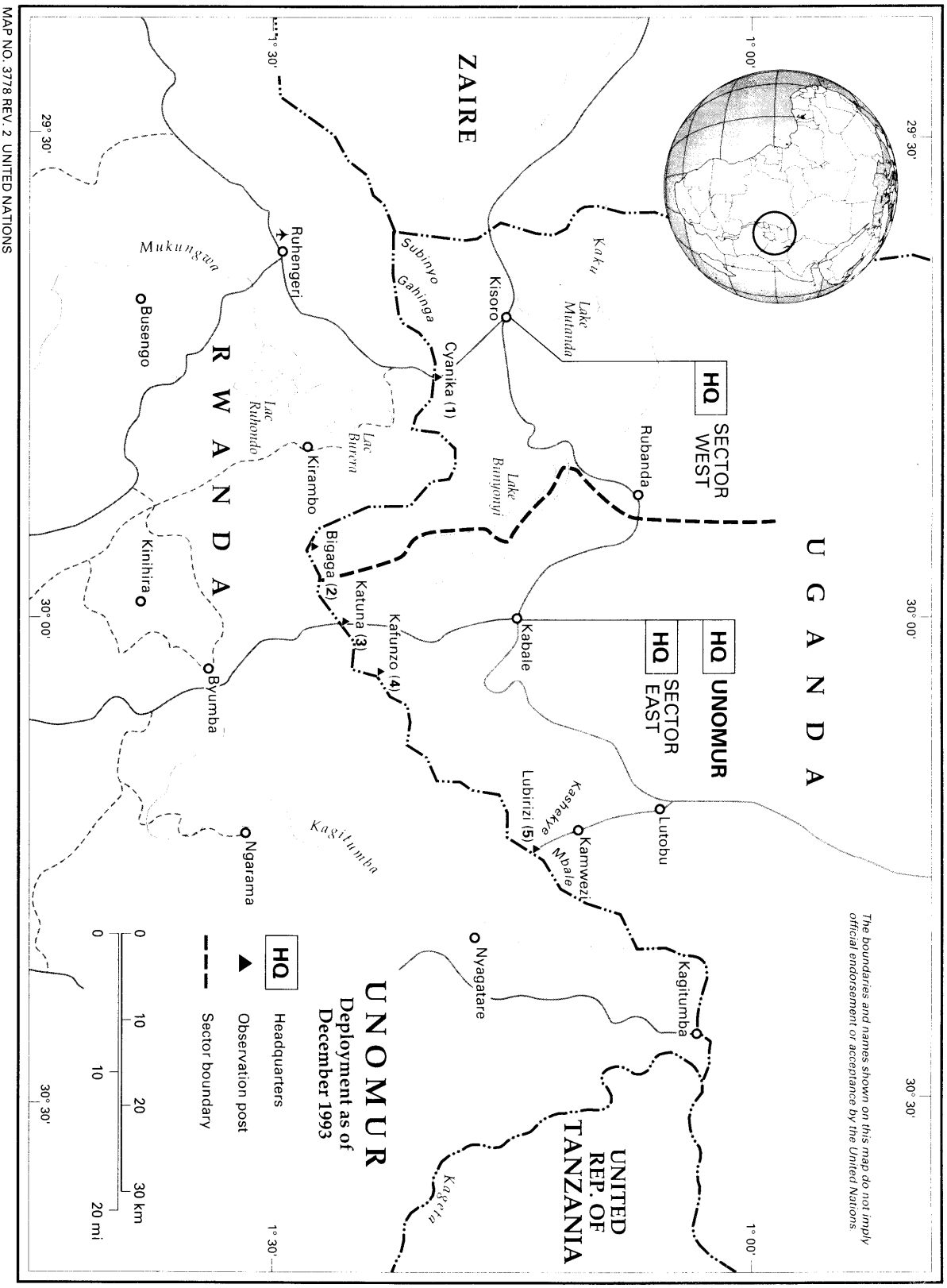

MAP NO. 3778 REV. 2 UNITED NATIONS
DECEMBER 1993